وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

 جامعة القادسية

 كلية التربية

 قسم اللغة العربية

الفرق بين الاسماء والأفعال

اعداد الطالبة

آيات محسن موسى الموسوي

إشراف

د. أصيل محمد كاظم

1439 هـــ 2018 م

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

 الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أمينه المصطفى ورسوله الاوفى محمد بن عبد الله (ص) ، وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين .

 ان موضوع الفرق بين اقسام الكلام العربي ( الاسم والفعل ) قد شغل النحاة قديماً وحديثاً وحاولوا الالمام بكل جوانب هذا الموضوع ولوجود الاختلاف بين آراء النحاة القدماء منهم والمحدثين في التفريق بين أقسام الكلام العربي ولأهمية هذا الموضوع في جميع الجوانب فقد وقع اختياري عليه ، وقد اقتضت طبيعة المادة التي جمعتها حول موضوع البحث ان يكون البحث كما يأتي : الفرق بين الاسم والفعل والفرق بين اسم الفاعل والفعل ، وكذلك الفرق بين اسم الفعل والفعل والفرق بين اسم الفاعل وللفعل ، وكذلك الفرق بين اسم الفعل والفعل والفرق بين الصفة المشبهة والفعل والفرق بين المصدر والفعل .

 والخاتمة : تضمنت النتائج التي توصلت اليها ، وقائمة المصادر والمراجع تضمنت الكتب النحوية القديمة والحديثة وأتقدم بالشكر الجزيل الى استاذتي المشرفة على البحث الدكتورة أصيل محمد كاظم لمتابعتها الجادة في توفير المصادر ووضع الخطة ، ومن الله التوفيق ، والحمد لله رب العالمين .

**أولاً : الفرق بين الاسم والفعل :**

 لم يعرّف سيبويه الاسم وإنما مثل بقوله (( الاسم رجل وفرس وحائط ))(1) ، أما الفعل فقد عرّفه بقوله (( وأمّا الفعل فأمثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء ، وبينت لما مضى وما يكون ولما يقع وما ما هو كائنٌ لم ينقطع ))(2) .

 وعرّف ابن السراج الاسم بقوله : (( الاسم ما دلّ على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص ، فالشخص نحو : رجل وفرس وحجر وبلد وأما ما كان غير شخص فنحو : الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والساعة والليلة ))(3) ، وعرّف الفعل بأنه ( يدل على معنى وزمان ، وزمان أما ماضٍ وأما حاضر وأما مستقبل ))(4) .

**يفارق الاسم الفعل في عدّة أوجه :**

 الاوّل : (( ان الاسم يدل على معنى مفرد ، اما الفعل فيدل على معنى وزمان ))(5) .

 الثاني : ان الاسم اقوى من الفعل وأشدّ تمكناً منه ، فهو أصل عند البصريين ، والفعل فرع ، والفعل يحتاج الى اسم ، والاسم يستغني عن الفعل (6) .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. الكتاب : سيبويه : 1 / 12 .
2. المصدر نفسه : 1/12 .
3. الاصول في النحو ، ابن السراج : 1/ 36 .
4. المصدر نفسه : 1/36 .
5. الاصول في النحو ، ابن السراج : 1/ 36 / 37 / 38 .
6. الكتاب : سيبويه : 1 / 20 ، وينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : 1 / 235 .

 الثالث : ان الاسم يخبر عنه ، نحو ( عمر منطلق ) ، اما الفعل فيخبر به نحو ( زيد يقوم ) ، ولا يجوز ان يخبر عنه ، فلا يقال : ( ذهب يقوم ) ، ولا ( يقوم يجلس )(1) .

 الرابع : ان الاسم ينون ، وتدخله الالف واللام اللتين للتعريف نحو : الرجل ، ولا يكون ذلك في الفعل(2).

 الخامس : ان الفعل يجزم ، والاسم لا يدخله الجزم ، فالجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء (3) .

 السادس : ان الاسم ينعت ، نحو ( مررت برجل عاقل ) ، اما الفعل فينعت به نحو ( مررتُ برجلٍ يعمل ) ، لكنه لا ينعت (4) .

 السابع : ان من الاسماء ما يضمر ويكنى عنه ، بخلاف الفعل ، فانه لا يكنى عنه (5) .

 الثامن : ان الاسم يثنى ويجمع ، بخلاف الفعل ، فهو لا يثنى ولا يجمع (6) ،

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. الاصول في النحو ، ابن السراج : 1/ 37 - 41 .
2. ينظر : المصدر نفسه : 1 / 37 .
3. ينظر : الكتاب : 1 / 14 ، وشرح عيون الاعراب : 55 – 56 .
4. الاصول في النحو : 1/ 38 .
5. ينظر : المصدر نفسه : 1 / 38 – 71 .
6. الاصول في النحو : 1/ 172 ، وشرح المفصل : 6 / 81 .

وذلك لأن الفعل مدلوله جنس ، وهو يقع على القليل والكثير ، أما الاسم فمدلوله مفرد ولذلك احتاج الى التثنية والجمع (1) .

 التاسع : ان الاسم اخف من الفعل ، لأنه اكثر استعمالاً منه وكثرة الشيء دليل خفته ، والدليل على ان الاسم اكثر استعمالا من الفعل ، الامور الاتية :

1. انه لا يمكن تركيب جملة من فعلين ، بينما تتركب الجملة من اسمين نحو : ( الله ربنا ) (2) .
2. ان الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً ، وربما اكثر من مفعول ، وهذا يؤدي الى اشاعة استعمال الاسم اكثر من الفعل (3) .
3. ان اصول اوزان الاسماء ثلاثة ، وهي الثلاثي والرباعي والخماسي اما الفعل فهو على اصلين : ثلاثي ورباعي (4) .
4. ان الاسم يبلغ بالزيادة سبعة احرف ، اما الفعل فلا يزيد على ستة أحرف (5) .
5. ان ابنية الاصول المجمع عليها تسعة عشر ، اما الابنية بالزيادة فهي في الاسماء تزيد على ثلاث مئة ، وفي الافعال لا تزيد على ثلاثين (6) .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. ينظر : الاشباه والنظائر : السيوطي : 2/ 289 .
2. ينظر : المصدر نفسه : 2 / 290 .
3. ينظر : الاشباه والنظائر : السيوطي : 2/ 291 .
4. ينظر : المصدر نفسه : 2 / 291 .
5. ينظر : المصدر نفسه : 2 / 292 .
6. الاشباه والنظائر : 2/ 292 .
7. ان الافعال المشتقة من المصادر – على رأي البصريين – والمصادر اسماء ، والمشتق فرع من المشتق منه ، والفرع اثقل من الاصل (1) .

 العاشر : ان الاسماء تؤنث وتذكر ، والأفعال كلها مذكرة ، وذلك لأمرين :

1. ان الفعل مدلوله جنس مذكر ، فكذلك الفعل .
2. ان العرب اذا سئمت بالفعل الزائد على ثلاثة احرف ، الذي وزنه مشترك صرفته ، نحو : ( كعسب ) من الكعسبة وهي العدو الشديد مع تداني الخطأ (2) .

 الحادي عشر : ان الاصل في الاسماء الاعراب ، والأصل في الافعال البناء (3) .

 الثاني عشر : ان الاسم ينادى ، والفعل لا ينادى (4) .

 الثالث عشر : ان الاسم يكون معرفة ونكرة ، والفعل لا يكون إلا نكرة (5) .

 الرابع عشر : ان الاسم يضاف ، ويضاف اليه ، أما الفعل فلا يكون مضافاً ، وقد يقع مضاف اليه في مواضع مخصوصة ، نحو قوله تعالى :( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ) (6) .

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : 1 / 235 – 245 ، وشرح ابن الناظم : 262 – 263 .
2. ينظر : الكتاب : 3 / 206 – 207 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 2 / 269 .
3. ينظر شرح ابن عقيل : 1 / 37 .
4. ينظر : الكتاب 2 / 182 ، وشرح الاشموني : 1 / 14 .
5. ينظر : الكتاب 1 / 22 – 23 ، وشرح التسهيل : 1 / 184 .
6. سورة المائدة : 119 .

 الخامس عشر : ان الفعل يتحمل الضمير ، والاسم لا يتحمل ، إلا اذا كان مشبها بالفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول (1) .

 السادس عشر : ان الفعل عامل والاسم معمول له ، ولا يعمل من الاسماء إلا ما كان مشبهاً بالفعل ، كاسم الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والمصدر النائب مناب الفعل (2) .

 السابع عشر : ان الفعل يؤمر به ، والاسم لا يؤمر به ، إلا اذا كان نائباً مناب الفعل ، كالمصدر في قوله : ( ضرباً زيداً )(3) .

 الثامن عشر : ان النهي خاص بالأفعال ، فلا تدخل اداة النهي إلا عليها نحو قوله تعالى : ( لا يسخر قوم من قوم )(4) أما الاسم فلا يكون في نطاق النهي (5) .

 التاسع عشر : ان الاسم يدل على الثبوت ، والفعل يدل على التحول ومن هنا قيل : ان الجملة الاسمية أوكد من الجملة الفعلية (6) .

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. ينظر : المقتضب : المبرد : 3 / 93 .
2. ينظر : اوضح المسالك : 2 / 177 ، 3 / 217 .
3. ينظر : كشف المشكل : 1 / 203 – 204 .
4. سورة الحجرات : 11 .
5. ينظر : كشف المشكل : 2 / 147 – 149 .
6. ينظر : دلائل الاعجاز : 174 – 175 .

 العشرون : ان الاصل في الافعال البناء ، ولا يعرب منها إلا ما أشبه الاسم ، وهو الفعل المضارع (1) .

وكذلك قال ابن الحاجب : (( ومن خواص الاسم هي دخول اللام والجر ، والتنوين والإسناد اليه ، والإضافة ، وقوله : (( دخول اللام )) أي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو : (( الضارب )) و (( المضروب )) فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم ، وإنما اختصت لام التعريف بالاسم ، لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ، والفعل لا يدل على الذات الا ضمناً ، والحرف في غيره لا في نفسه ))(2) .

 أما الفعل : (( ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة ))(3) ، (( ان الاسماء لا تستقر على حالة واحدة قد يدخلها الحذف والتحقير والتكسر والترخيم ، والنسب ، وهذا كله مما يغير فيه الاسم عما كان عليه قيل ان الاسماء وان كانت كما ذكرت ، فهي – لقوتها وتمكنها وإنها الاول فهي مستغنية عن الافعال – اثبت من الافعال وهي في الصحة اقعد والاعتلال منها ابعد ، إلا انه لما كان في الاسماء مما ذكرته من الحذف وغيره كان بين الاسماء والأفعال تناسب وتقارب ألا ترى ان الفعل ثانٍ للاسم ، وهو ان كان اضعف منه ، فانه اقوى من الحرف وقد يكون الاسم خبراً عما يكون الفعل خبر نحو قولك : ( زيد أخوك ) و ( زيد قام ) وكل واحد منها يلحقه الاشتقاق والتصريف ) (4) .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. ينظر: شرح ابن عقيل : 1 / 37- 38 .
2. ينظر : شرح كافية ابن الحاجب : 1 / 38 – 39 .
3. ينظر : المصدر نفسه : 1 / 5 .
4. المنصف : ابن جني : 1 / 57 .

 وكذلك عرف الفعل (( بأنه كل كلمة من الكلمات : (( افهم )) ، (( سافر )) ، (( رجع )) ، تدل بنفسها مباشرة من غير حاجة الى كلمة اخرى )) على أمرين : أولهما : معنى ندركه بالعقل ، وهو الفهم والسفر والرجوع يسمى (( الحدث )) .

 ثانيهما زمن حصل فيه ذلك المعنى ( أي: ذلك الحدث ) وانتهى قبل النطق بتلك الكلمة ، فهو زمن قد فات وانقضى الكلام ))(1) ، وكذلك الفعل كلمة تدل على حدث مقترن بزمان من الازمنة وهو على ثلاثة أقسام :

1. ماض : وهو ما دل على حدوث في الزمن الماضي مثل قوله تعالى : ( إذا الشمس كورت ) (2) .
2. مضارع : ما دل على الحاضر والاستقبال .
3. الامر : (( وهو ما دل على حدث في المستقبل ويعبر عن طريق المخاطبة ) (3) .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. ينظر : النحو الوافي : 1 / 45 .
2. سورة التكوير : 1 .
3. النحو الشافي الشامل / 18 .

**ثانياً : الفرق بين اسم الفاعل والفعل :**

 لم يحد سيبويه اسم الفاعل ولكن (( مثل قوله : هذا ضاربٌ زيداً غداً فمعناه وعمله مثل ( هذا يضرب زيداً ] غداً [ فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك وتقول : هذا ضارب عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثل ] هذا [ يضرب زيداً الساعة ، وكان زيداً ] ضارباً [ أباك فإنما يحدث ايضاً عن اتصال فعل في حال وقوعه وكان موافقاً زيداً ، فمعناه وعمله كقولك : كان يضرب أباك ، ويوافق زيداً ، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً )) ( 1) .

 وقد فارق اسم الفاعل الفعل في عدة اوجه :

 الاول : ان دلالة الفعل على الزمن محصلة ، اي : بالصيغة ، أما دلالة اسم الفاعل عن الزمن فهي بالقرينة (2) .

 الثاني : ان اسم الفاعل لا يعمل الا في حالتين ، الاولى : ان يكون محلى بـــــ ( ال) نحو : ( مررت بالضارب زيداً ) ، الثانية : ان يكون دالاً على الحال والاستقبال ، وان يكون معتمداً على شيء قلبه ، كالمبتدأ نحو : ( أنا ضارب زيداً ) ، والنفي نحو: ( ما ضارب زيدٌ عمرا ) ، والاستفهام نحو ( أمنجزٌ زيد واجبه ) ولا يجوز ( ضارب بكراً عمرو ) ، لأن ( ضارب ) غير معمول على غيره ، أما الفعل فانه يعمل مطلقاً (3) .

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. ينظر : الكتاب : 1 / 164 .
2. ينظر : الاصول في النحو : 1 / 52 .
3. ينظر : الاصول في النحو : 1 / 60 ، والاشباه والنظائر : 4 / 70 .

 **ثالثاً : الفرق بين اسم الفعل والفعل :**

 (( اسم الفعل : هو اللفظ الذي يدل على معنى الفعل ولم يقبل علاماته ، وهو من حيث الزمن ثلاث أقسام :

1. اسم فعل ماض ، نحو : ( شتان ) بمعنى افترق ، و ( هيهات ) بمعنى بعُد .
2. اسم فعل مضارع : نحو ( أف ) بمعنى ( ضجر) .
3. اسم فعل أمر : نحو ( صه ) بمعنى اسكت و ( مه ) بمعنى : ( أكفف ) (1) .

**الفرق بين اسم الفعل والفعل من عد أوجه :**

 الاول : ان اسماء الافعال لا تتصرف ، أما الفعل فمجهوره جاء متصرفاً ، والجامد منه قليل ، مثل : ليس ، عسى ، نعم وبئس (2) .

 الثاني : اسم الفعل لا يستعمل للغائب ، نحو ( عليه زيداً ) بخلاف الفعل فيقال : ( ليضرب عمرو زيداً ) (3) .

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. شرح ابن الناظم : 93 .
2. ينظر : المصدر نفسه : 27 – 611 – 612 .
3. ينظر : الكتاب : 1 / 252 .

**رابعاً : الفرق بين الصفة المشبهة والفعل :**

 الصفة المشبهة (( لم تقو ان تعمل عمل الفاعل ، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه وما تعمل فيه معلوم ، وإنما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالألف واللام او نكرة لا تجاوز هذا ، لأته ليس بفعل ولا اسم وهو في معناه ))(1).

 (( وكذلك الصفة في حدها ان تقول : هذا رجل حسن وجهه وكثير ماله فترفع ما بعد (( حسن )) و (( كثير )) بفعلها ، لأن الحسن انما هي لــــ (( لوجه )) ، والكثرة انما هي لــــــ (( المال )) فهذا بمنزلة القول : (( هذا رجل قائم ابوه وقاعد اخوه )) (2) ، وان الصفة لا يجوز ان يتقدمها مفعولها ، ذلك انها ليست الفاعل في الحقيقة ، ولذلك لم يجز لهذه الصفة ان تعمل فيها كان من سببها ))(3) .

 وقد بين ما شبه باسم الفاعل (( الصفة المشبهة نحو : حسن وشديد فيجوز اضافته الى الفاعل ، وان كان اياه لأنها اضافة غير حقيقة نحو القول : الحسن للوجه ، الشديد اليد والشدة لليد وإنما دخلت الالف واللام - وهي لا تجتمع مع الاضافة – على الحسن الوجه وما اشبهه لأن اضافته غير حقيقية ))(4) .

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. ينظر : شرح المفصل : 3 / 433 .
2. ينظر : المقتضب : 3 / 429 .
3. ينظر المصدر نفسه : 3 / 433 .
4. ينظر الاصول في النحو : ابن السراج : 1 / 52 – 53 .

 **خامساً : الفرق بين المصدر والفعل :**

 (( لم يحدد سيبويه المصدر وإنما مثل له بالقول : (( سقياً ورعياً ، ونحو القول : خيبة ، ورفداً ، جدعاً ، وعقراً ، وبؤساً ، وآفة ، وبعداً وسحقاً ، ومن ذلك قولك : تعساً وتباً وجوعاً وجوساً وإنما ينتصب هذا وما أشبهه انه ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على اضمار الفعل ، كأنك قلت : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً ، وخيبك الله خيبة ً ، فكل هذا وما أشباهه على هذا ينصب ))(1) .

 (( وان المصدر يلحق في العمل بفعله الذي اشتق منه في رفع الفاعل ان كان لازماً ، وفي رفع الفاعل ونصب المفعول ان كان متعدياً لواحد ، ويتعدى بحرف الجر ان كان فعله يتعدى بذلك الحرف ويتعدى بحرف الجر ان كان فعله يتعدى بذلك الحرف ويتعدى مفعولين ان كان فعله يتعدى بذلك الحرف ويتعدى الى مفعولين ان كان فعله يتعدى اليها وكذلك المتعدي الى ثلاثة ، وهذا سواء كان مضافاً او مجرداً من الاضافة او مقروناً بــــ ( أل ) ))(2) .

 (( والفعل لا يخلو من أن يكون ثلاثياً أو أزيد ، فإن كان ثلاثياً فأما ان يكون على وزن فَعَلَ ، أو فَعِل ، فإن كان على وزن فَعَلَ ، فإنه كان متعدياً ، وكان مضارعه مكسور العين أو مفتوحها ، فإن المصدر منه يكون على وزن فَعْل نحو : ضَرْب وفِعْل نحو القول : فعلت فِعلاً ، فعل كسرق ، وفَعِل كَكِذب ))(3) .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. ينظر : الكتاب : 1 / 311 – 312 .
2. شرح المكودي : 178 .
3. المقرّب ابن عصفور : 1 / 130 .

**الخاتمة**

 وفي نهاية بحثي المتواضع أقف على مجموعة من النتائج :

1. لم يضع سيبويه حداً للاسم وإنما اكتفى بالتمثيل وهذا التمثيل كافياً ليرسم ماهية الاسم في ذهنية المتلقي فعندما قال ( رجل وفرس وحائط ) هذه الاسماء تخرج عن دائرة الزمن وهذا تفريق بين الاسم والفعل .
2. وضع النحاة فروقاً بين الاسم والفعل الهدف منها معرفة الاصل والفرع ومعرفة الاقوى في العمل ومعرفة الاخف من الاثقل .
3. تكرر عمل سيبويه مع اسم الفاعل اذا لم يضع حداً كالاسم وإنما اكتفى بالتمثيل ( هذا ضارب ) .

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. الاشباه والنظائر في النحو ، الامام جلال الدين السيوطي ( ت 911 هـــــ ) ، ار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ( د.ت ) .
3. الاصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي ( ت 316 هـــــــ ) ، تح : عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة ، 1417 هـــــ - 1996 م .
4. الانصاف في مسائل الخلاف ، ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري ( ت 577 هــــ ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، 1982 م .
5. اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، ابن هشام الانصاري ( ت 761 هــــ ) تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط 5 ، دار الجيل ، بيروت ، 1399 هــــ - 1979 م .
6. حاشية الصبان ، الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي على شرح الاشموني على الفية ابن مالك ( ت 1206 هــــــــــــ ) .
7. الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، احمد بن الامين الشقنيطي ( ت 1331 هــــ ) ، ( د . ت ) .
8. شرح ابن عقيل ، قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل الهمداني المصري ( ت 769 هــــ ) : تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، شارع الجمهورية ، القاهرة ، 1426 هــــ - 2005 م .
9. شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ، تأليف ابن الناظم ابي عبد الله بدر الدين محمد ابن الامام جمال الدين محمد ببن مالك ( ت 686 هــــــ ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ( د . ت ) .
10. - شرح الاشموني ، ابي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ( ت 900 هـــ ) على الفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان 1995.